مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري
نيسان/أبريل 2014

OCHA

نظرة عامة
معابر غزة يجب أن تظل مفتوحة باستمرار

أغلقت السلطات الإسرائيلية هذا الشهر بمناسبة عيد الفصح (عيد الحرية) معبر كيرم شالوم/كرم أبو سالم، وهو المعبر الوحيد لدخول وخروج البضائع إلى قطاع غزة ومنه، لمدة أربعة أيام. وأغلق المعبر جزئيا أيضا لمدة ثلاثة أيام أخرى خلال الشهر رداً على إطلاق جماعات فلسطينية مسلحة صواريخ باتجاه جنوب إسرائيل، إضافة إلى إغلاق المعبر أيام الجمعة والسبت.

ونتيجة لذلك، سجل حجم البضائع التي دخلت غزة خلال نيسان/أبريل أقل معدل له منذ تشرين الأول/أكتوبر 2011 مما أدى إلى نقص في بعض المواد الحيوية ومنها منتجات الألبان والفواكه. وأدى الإغلاق كذلك إلى تفاقم النقص السابق للوقود وغاز الطهي ومواد البناء. ويعتبر السبب الرئيسي لنقص مواد البناء، القيود الإسرائيلية

أبرز التطورات

- ازدياد نقص المواد الحيوية في قطاع غزة بسبب إغلاق المعبر التجاري الوحيد خلال الأعياد اليهودية وبعد إطلاق الصواريخ.
- استيلاء السلطات الإسرائيلية على مناطق واسعة في محافظة بيت لحم لتوسيع المستوطنات.
- ازدياد القلق حيال احتمال ترحيل التجمعات البدوية حول المنطقة شرق 1 إلى شرق القدس.

محتويات التقرير

القيود المفروضة عند معبر كيرم شالوم تسلط الضوء على ضعف السكان في غزة 2
الاستيلاء على أراض شاسعة في محافظة بيت لحم. 5
عمليات الهدم تهجر ما يقرب من 180 شخصا..... 8
أثر الجدار على الوصول إلى التعليم 11
الهوامش 14

أبرز الأرقام في نيسان/أبريل 2014

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	0
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	284
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	91
مهجرون في الضفة الغربية	179

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2014

394 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 31.5% من التمويل

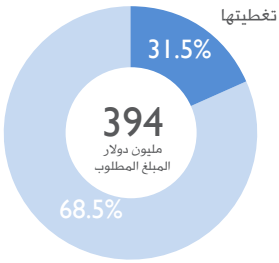

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

طابور أمام محطة للتزود بالغاز الطبيعي في مدينة غزة، نيسان/أبريل 2014

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

Scan it! with QR reader App

بالتنسيق ننقذ الأرواح

المفروضة منذ زمن طويل على الاستيراد في سياق الحصار. وازداد الوضع سوءاً في تموز/يوليو 2013 في أعقاب وقف أنشطة تهريب مواد البناء من مصر عبر الأنفاق مما أسفر عن زيادة حادة في معدل البطالة ليصل إلى أعلى مستوى له منذ أربع سنوات – 43 بالمائة (بالتعريف الموسع) في الربع الأول من عام 2014. وفي تطور إيجابي وقع في نهاية نيسان/أبريل، أعلنت السلطات الإسرائيلية أنّه ستسمح باستئناف معظم المشاريع الدولية التي تحتاج إلى استيراد مواد البناء، ومن بينها مشاريع الأمم المتحدة.

وفي الضفة الغربية، شهد هذا الشهر تطورات سلبية على صعيدين، مما أثر على التجمعات الفلسطينية الضعيفة أصلاً. في أعقاب الانخفاض الحاد في عمليات الهدم خلال الشهرين الماضيين ارتفع عدد عمليات الهدم في المنطقة (ج) ارتفاعاً حاداً في نيسان/أبريل وتضمن ارتفاعاً ملموساً في عدد المباني التي مولتها جهات مانحة دولية. وأصدرت السلطات الإسرائيلية كذلك عددا من أوامر الهدم والطرد ضد تجمعات بدوية ورعوية في التلال الواقعة شرق القدس مما زاد من خطر الترحيل القسري.

وثانيا، منحت السلطات الإسرائيلية موافقة نهائية في نيسان/أبريل لإنشاء مستوطنة جديدة في قلب مدينة الخليل وأصدرت أمراً عسكرياً أعلنت فيه مناطق واسعة في مستوطنة غوش عتصيون في بيت لحم «أراضي دولة». ومن المتوقع تخصيص هذه المناطق وتطويرها لمصلحة المستوطنات المجاورة مما سيعيق وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم ويقوض مصادر عيشهم الزراعية.

ولمنع مزيد من التدهور في الوضع الإنساني في قطاع غزة، يجب فتح المعابر مع العالم الخارجي باستمرار ورفع القيود المفروضة على دخول وخروج البضائع، إلا في حال وجود اعتبارات أمنية مشروعة. وفي الضفة الغربية من الواجب وقف عمليات الهدم والتهجير في المنطقة (ج) وضمان تطبيق نظام تخطيط عادل وشفاف. ويجب وقف جميع الأنشطة الاستيطانية. ويجب اعتبار «أراضي الدولة» موارد عامة وفق القانون الدولي ويجب أن تخصص لمنفعة الشعب الفلسطيني.

لمنع مزيد من التدهور في الوضع الإنساني في قطاع غزة يجب فتح المعابر مع العالم الخارجي باستمرار ورفع القيود المفروضة على دخول وخروج البضائع، إلا في حال وجود اعتبارات أمنية مشروعة.

القيود المفروضة عند معبر كيرم شالوم تسلط الضوء على ضعف السكان في غزة

أقل حجم من الواردات منذ تشرين الأول/أكتوبر 2011

منذ الإغلاق التدريجي للمعابر التجارية التي كانت تسيطر عليها إسرائيل، أصبح معبر كيرم شالوم نقطة العبور الوحيدة للواردات والصادرات إلى غزة ومنها. وفتح معبر كيرم شالوم في نيسان/أبريل لمدة 15 يوماً فقط من بين 26 يوم عمل (بما في ذلك أيام الجمعة). وأغلق المعبر أربعة أيام خلال الأعياد اليهودية وثلاثة أيام أغلق خلالها جزئياً رداً على إطلاق صواريخ فلسطينية من غزة على إسرائيل حيث كان المعبر خلال هذه الأيام مفتوحا بصورة استثنائية لدخول الوقود و49 حمولة شاحنة من البضائع منها مواد الغذاء وعلف الحيوانات. وإجمالاً، دخل إلى غزة عبر معبر كيرم شالوم 3,519 حمولة شاحنة في نيسان/أبريل مقارنة بمتوسط شهري بلغ 4,267 حمولة شاحنة خلال الربع الأول من هذا العام. وكان هذا أقل رقم مسجل منذ أكثر من عامين ونصف العام ويمثل تقريباً 30 بالمائة من 12,350 حمولة شاحنة دخلت شهريا عبر جميع المعابر (كارني، وصوفا، وناحال عوز) خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2007 قبل فرض الحصار.[1]

عبير عدنان النمنم، 41 عاما، مخيم الشاطئ

إننا نعيش حياة تعيسة في قطاع غزة. زوجي عاطل عن العمل بسبب مشاكل صحية وأنا أعمل في روضة للأطفال مقابل 003 شيقل شهرياً. نعول عشرة أطفال معظمهم يذهبون للمدرسة باستثناء الأصغر. نعاني كل يوم لتلبية احتياجات أطفالنا المتزايدة ولكي نضع طعاما في أطباقهم. بالإضافة إلى ذلك نضطر إلى التكيف مع مشاكل خارج قدرتنا كانقطاع الكهرباء ونقص المياه ونقص غاز الطهي.

إنّ نقص غاز الطهي هو كابوس كل أم. فإذا نفذ الغاز نضطر إلى الانتظار لأكثر من ثلاثة أشهر لإعادة تعبئة اسطوانات الغاز. لا يمكننا تأمين اسطوانة احتياطية لأننا فقراء للغاية. وخلال الثلاثة أسابيع استخدم في بعض الأحيان اسطوانة غاز صغيرة لإنارة المنزل خلال انقطاع الكهرباء ولإعداد الطعام. وعند نفاذ الاسطوانة الصغيرة أحاول أن أعد الطعام حسب مواعيد انقطاع الكهرباء مستخدمة فرنا كهربائيا غير آمن لإعداد وجبات بسيطة كالبطاطا المقلية أو البيض وغلي الحليب للأطفال. الفرن غير آمن بسبب إمداد الكهرباء السيئ ولأنه يوضع في مكان منخفض على الأرض وأنا أخشى دائما أن يتعثر به أحد الأطفال ويحرق نفسه.

يحدث في كثير من الأحيان أن يستيقظ الأطفال في الليل خلال انقطاع الكهرباء ولا يمكنني أن أعد الحليب لهم. والأسوأ من ذلك أن يذهب الأطفال للمدرسة دون إفطار أو حتى كوبا من الحليب أو الشاي. ويحدث الأمر ذاته عند عودتهم من المدرسة – لا يوجد طعام إذا لم يكن هنالك غاز أو كهرباء. منزلنا صغير ولا يمكنني أن أبني فرنا يعمل بالحطب لإعداد الطعام للأطفال ولتقليل خطر الفرن الكهربائي. يتعرض أطفالي للخطر كل مرة ينفذ عندنا الغاز، ولكن ماذا أفعل؟

منذ مطلع عام 2102، قتل ما لا يقل عن 81 شخصاً، بينهم 61 طفلاً، وأصيب 11 آخرون بينهم تسعة أطفال في منازلهم في حوادث متصلة بالكهرباء وفق مركز الميزان لحقوق الإنسان

الصورة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

عبير عدنان النمنم (41 عاماً)، مخيم الشاطئ للاجئين.

كان حجم الواردات في نيسان/أبريل الأقل منذ أكثر من عامين ونصف العام ويمثل ما يقرب من 30 بالمائة من الرقم المماثل في عام 2007 قبل فرض الحصار.

الإغلاق التدريجي للمعابر التجارية في غزة

أغلق معبر كارني في تموز/يوليو 7002، وكان بمثابة المعبر الرئيسي للبضائع، ولم يتبق سوى حزام ناقل واحد يعمل بصورة جزئية لنقل الحبوب وعلف الماشية (منذ صيف عام 0102) والحصى حتى إغلاقه بالكامل في آذار/مارس 1102. وكان معبر صوفا يستخدم بصورة أساسية لنقل مواد البناء وأغلق في عام 8002. وأغلق معبر ناحال عوز الذي كان ينقل عبره الوقود في عام 0102. وفرضت على معبر كيرم شالوم قيوداً مادية وإدارية تحظر دخول البضائع في حاويات الشحن.

وأدى تشغيل معبر كيرم شالوم بصورة محدودة إلى انخفاض دخول المواد الغذائية كمنتجات الألبان والفواكه، وغيرها من المواد الحيوية، وأدى إلى تفاقم النقص المتواصل للوقود ومواد البناء وغاز الطهي (أنظر دراسة الحالة). وانخفض تزويد الوقود ومواد البناء إلى غزة منذ تموز/يوليو 2013 عندما بدأت السلطات المصرية بإغلاق أنفاق التهريب الواقعة أسفل الحدود بين مصر وغزة في سياق العمليات العسكرية في سيناء.[2] وفي السنوات الأخيرة كانت هذه الأنفاق تستخدم أساسا لتهريب الوقود المدعوم من الحكومة المصرية ومواد البناء للقطاع الخاص والتي ما زال دخولها عبر معبر كيرم شالوم محظوراً.

واستجابة لنقص مواد البناء في القطاع الخاص، زادت السلطات الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر 2013 عدد حمولات الشاحنات المخصصة للقطاع الخاص التي سمح بعبورها عبر معبر كيرم شالوم. بالرغم من ذلك، تمّ وقف إدخال مواد البناء الأساسية للقطاع التجاري والمنظمات الدولية في تشرين الأول/أكتوبر، في أعقاب اكتشاف نفق أرضي يصل من قطاع غزة إلى إسرائيل: فعلى سبيل المثال، اضطرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، وهي أكبر منفذة للمشاريع في غزة، إلى وقف العمل في 30 مشروع بناء. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، أعلنت السلطات الإسرائيلية رفعاً جزئياً للحظر المفروض على دخول مواد البناء الأساسية للمشاريع الدولية رغم أنّ الحظر على استيراد مواد البناء للقطاع الخاص ما زال نافذاً. ومنحت الموافقة لاستئناف العمل في نهاية نيسان/أبريل لعشرين من بين المشاريع الثلاثين التي تقدر قيمتها بما يزيد عن 90 مليون دولار أمريكي وهي في مراحل تنفيذ مختلفة. ولا تزال وكالة الأونروا تنتظر الحصول على موافقة لاستئناف العمل في 20 مشروعاً آخر تمّ منحها مصادقة في السابق على يد السلطات الإسرائيلية وتبلغ قيمتها 24.6 مليون دولار أمريكي.

وكانت كميات الوقود التي دخلت عبر معبر كيرم شالوم خلال نيسان/أبريل أقل كمية مسجلة منذ بداية عام 2014. وإجمالاً دخل ما يقرب من 17.7 مليون لتر من الوقود (باستثناء غاز الطهي) مقارنة بدخول ما متوسطه 21 مليون لتر شهرياً تقريباً منذ مطلع عام 2014. وكان النقص في الأساس في الوقود الصناعي المخصص لمحطة توليد كهرباء غزة؛ 6.2 مليون لتر مقابل 7.3 مليون لتر في آذار/مارس. ونتيجة لذلك اضطرت المحطة في 11 نيسان/أبريل إلى إغلاق واحد من محركيها الاثنين قبيل إغلاق معبر كيرم شالوم وما سينجم عنه من نقص للوقود. بالرغم من ذلك لم ترتفع فترات انقطاع الكهرباء المجدولة. واستؤنف تشغيل المحرك الثاني في 15 نيسان/أبريل بعد إغلاق تام لمدة أربعة أيام. وتحتاج المحطة إلى ما يقرب من 16 مليون لتر شهرياً للعمل بقدرتها التشغيلية الكاملة وإنتاج ما يقرب من 120 ميغاوات.

> *"إنّ نقص غاز الطهي هو كابوس كل أم. فإذا نفذ الغاز نضطر إلى الانتظار لأكثر من ثلاثة أشهر لإعادة تعبئة اسطوانات الغاز."*
>
> *عبير عدنان النمنم*
> *من مخيم الشاطئ*

الاستيلاء على أراض شاسعة في محافظة بيت لحم

تطوير المستوطنات في المناطق المستولى عليها قد يقوض مصادر العيش الزراعية

أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية في 6 نيسان/أبريل أمراً عسكرياً تخصص بموجبه ما يقرب من 1,000 دونم من الأراضي في المنطقة (ج) غرب محافظة بيت لحم بوصفها «أملاك حكومية» أو «أراضي دولة». وبعد صدور هذه الأوامر، وضعت الإدارة المدنية الإسرائيلية لافتات باللغتين العبرية والعربية إلى جانب بعض قطع الأراضي كتبت عليها عبارة: «أراضي دولة - يحظر دخولها دون إذن». وبالرغم من أنّ تخصيص الأراضي كأراضي الدولة مثّل في الماضي أداة رئيسية للاستيلاء على الأراضي لإقامة المستوطنات، إلا أنّ استخدامها توقف إلى حد كبير منذ أوائل التسعينات. وبالتالي، فإن استئناف هذه الممارسة والمساحة الكبيرة للمنطقة المتضررة ربما يشير إلى تغيير أوسع في السياسة.

فوزي صلاح، 70 عاما، مواطن من الخضر، أب لتسعة أبناء

أمتلك قطعة صغيرة من الأرض غير مزروعة بالقرب من سياج مستوطنة إلعازر تقع داخل المنطقة التي يشملها أمر المصادرة. كل الأراضي المشمولة في هذا الأمر تعود ملكيتها لأفراد عائلتي الممتدة أو لجيراني. لقد توقفنا عن زراعة هذه القطع من الأراضي بسبب القيود الإسرائيلية والتكاليف الباهظة. وفي مرات عديدة تمت مصادرة جرافاتنا عندما حاولنا تسوية الأرض.

إن تخوفي الأكبر هو حول مستقبل قطعة أخرى من الأرض مساحتها 021 دونم أملكها وأزرعها قرب المنطقة. يعتمد كل أبنائي وأسرهم إلى حد ما على الدخل من تلك الأرض. إذا تم توسيع المستوطنة في المنطقة المصادرة، كما رأينا مرات عديدة في الماضي، سيتم حظر الطريق الوحيد المؤدي إلى تلك القطعة أو مصادرتها أيضا. قبل ثلاث سنوات ضمت بؤرة «سدي بوعاز» الاستيطانية بيتا متنقلا واحدا فقط، لكن انظر إليها الآن. إنها قرية صغيرة والمستوطنون هناك يهاجموننا ويرعبوننا في كل مرة حين نعمل في الأرض.

الصورة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

فوزي صلاح، الخضر.

من المتوقع أن يستمر نمو المناطق المعلنة «كأراضي دولة» بالمستوطنات في عرقلة وصول المزارعين الفلسطينيين إلى مئات الدونمات التي لم يتم الاستيلاء عليها والمزروعة حاليا.

تقع قطع الأراضي داخل الحدود الأميرية (تقسيم الأراضي لأغراض الضريبة) لقرى الخضر، ونحالين وبيت أمر. ويدعي العديد من سكان هذه القرى ملكيتهم لأجزاء من الأرض، وعلى الرغم من ذلك، ونتيجة لمجموعة من القيود التي فرضت في السنوات الأخيرة لم يزرعوها أو يستخدمونها بطريقة أو بأخرى، باستثناء مساحة صغيرة (20 دونم). ووفقاً للتشريعات العسكرية الإسرائيلية، فإن لديهم 45 يوماً لتقديم اعتراض أمام لجنة الاستئناف العسكرية قبل أن تضع الإدارة المدنية الإسرائيلية رسمياً يدها على الأرض؛ وإذا تم رفض الاعتراض، يمكن للأفراد المتضررين تقديم التماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية.[3]

وفعلياً، استولى المستوطنون الإسرائيليون بالفعل على بعض قطع الأراضي في السنوات الماضية، وإعلان «أراضي الدولة» جزء على ما يبدو من عملية باتجاه «تقنين» عمليات الاستيلاء على الأراضي بأثر رجعي. وتشمل هذه القطع بؤرة (نتيف هئفوت) الاستيطانية التي أنشئت في عام 2001 على أراضٍ يدعي سكان الخضر ملكيتهم الخاصة لها؛ ويقيم هناك حالياً 50 أسرة من المستوطنين[4]. واستولى المستوطنون على عشر قطع أخرى من الأرض وزرعوها.[5]

استنادا إلى الممارسة السابقة، حالما تمت المصادقة أخيرا على إعلان «أراضي الدولة»، يتم تخصيص الأرض رسمياً للمستوطنات الإسرائيلية من أجل التنمية. ونظرا للتوزيع المكاني لقطع الأرض المتضررة، فإن تنميتها سوف تطوق جزءا كبيرا من منطقة جوش عتصيون، بحيث تربط وتنشئ تواصلاً جغرافياً بين مستوطنات إلعازر، وألون شفوت، وروش زوريم، ونفيه دانيال وإفراتا (انظر الخريطة).

قدمت لجنة تابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية مصادقة نهائية على إعلانات سابقة «لأراضي بأنها «أراضي دولة» تم تنفيذها خلال عام 1980 في حوالي 30 موقع منفصل في انحاء الضفة الغربية تضم حوالي 28,000 دونما.

ما هي «أراضي الدولة؟»

بعد حكم تاريخي أصدرته في عام 9791 المحكمة العليا الإسرائيلية (قضية ألون موريه)، والذي يمنع تخصيص الأراضي المصادرة لأغراض عسكرية لإقامة مستوطنات، وضعت السلطات الإسرائيلية سياسة جديدة تقوم على تفسيرٍ مثير للجدل لقانون الأراضي العثماني لعام 6.8581 وبالرغم من التعديلات المتعددة منذ ذلك الحين، بقي هذا القانون ساري المفعول كمصدر رئيسي لتنظيم قضايا حقوق الأراضي في الضفة الغربية.

ترتكز السياسة الجديدة على أحكام القانون التي تنص على أن الدولة يمكنها وضع اليد على الأرض التي لم تزرع لمدة ثلاث سنوات متتالية وتحويلها إلى «أراضي دولة». وتشمل هذه السياسة تفسيراً جديداً ومحدداً لما يشكل «زراعة» لأغراض القانون، فضلاً عن مجموعة من العقبات الإدارية والقانونية التي تقوض قدرة الفلسطينيين على المواجهة الفاعلة لمثل هذه الحالات من الاستيلاء على الأراضي.

وفي سياق هذه السياسة، أعلنت السلطات الإسرائيلية ما يقرب من 3.1 مليون دونم، أو ما يقرب من 34 بالمائة مما يُعرف اليوم بالمنطقة (ج)، كأراضي دولة. حدثت الغالبية العظمى من هذه الإعلانات والمصادرات في الفترة بين 9791 و2991. وما يقرب من 71 بالمائة إضافية من المنطقة (ج)، أعلنت كأراضي دولة خلال الفترتين البريطانية والأردنية في سياق مختلف وباستخدام إجراءات مختلفة.

ووفقا للبيانات الرسمية الإسرائيلية، تم إدراج أكثر من 99 بالمائة من جميع أراضي الدولة في المنطقة (ج) ضمن الحدود الولاية القضائية للمستوطنات الإسرائيلية (المجالس المحلية والإقليمية) وبالتالي خُصصت للمستوطنات أو لأغراض التدريب العسكري.[7]

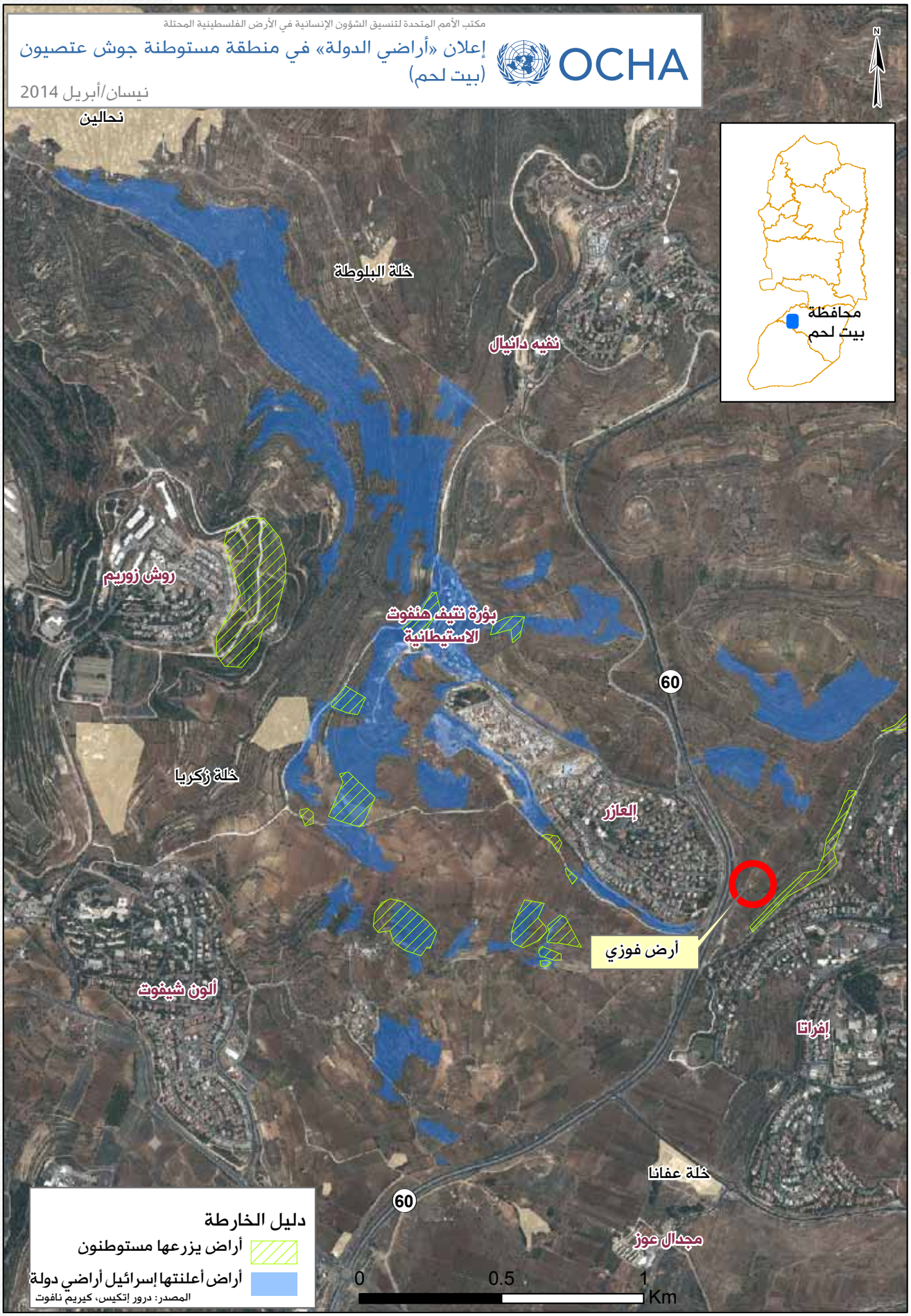
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة
OCHA
إعلان «أراضي الدولة» في منطقة مستوطنة جوش عتصيون (بيت لحم)
نيسان/أبريل 2014
N
نحالين
خلة البلوطة
نفيه دانيال
محافظة بيت لحم
روش زوريم
بؤرة نتيف هئفوت الاستيطانية
60
خلة زكريا
إلعازر
أرض فوزي
ألون شيفوت
إفراتا
خلة عفانا
60
مجدال عوز
دليل الخارطة
أراض يزرعها مستوطنون
أراض أعلنتها إسرائيل أراضي دولة
المصدر: دروز إتكيس، كيريم نافوت
0
0.5
1
Km

من المتوقع أن يعرقل مثل هذا التطور وصول المزارعين الفلسطينيين إلى مئات الدونمات من الأراضي الخاصة الواقعة داخل المنطقة المطوقة بشكل كبير، والتي لم يتم الاستيلاء عليها والمزروعة حاليا. وفي العشرات من الحالات المماثلة في مختلف أنحاء الضفة الغربية، حيث تقع الأراضي الفلسطينية الخاصة داخل أو على مقربة من منطقة بناء استيطاني، تم تقييد وصول المزارعين من خلال نظام «التنسيق المسبق»، الذي يقوض عمليات الزراعية وسبل العيش.[8] وسوف تتم إعاقة الوصول إلى الأراضي الزراعية في منطقة غوش عتصيون بشكل كبير إذا أُكمل الجدار كما هو مخطط له، بحيث يفصل هذه الأراضي عن منطقة بيت لحم الحضرية، حيث يقيم بعض مالكي الأراضي.[9]

وفي هذا الشهر أيضا، قدمت وزارة الدفاع لمحة عامة عن الإجراءات الإسرائيلية التي اعتمدتها الإدارة المدنية الإسرائيلية في المنطقة (ج) خلال عام 2013 للجنة فرعية في البرلمان الإسرائيلي. ووفقاً لتقارير بشأن هذا الحدث في وسائل الإعلام الإسرائيلية، خلال هذه الفترة، قدمت لجنة تابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية معروفة باسم «فريق الخط الأزرق» قدمت إقراراً نهائياً للإعلانات السابقة للأراضي بأنها «أراضي دولة»، والتي تم تنفيذها خلال عام 1980 في حوالي 30 موقعاً منفصلاً في جميع أنحاء الضفة الغربية تضم حوالي 28,000 دونم.[10] وفي حين تمت مصادرة هذه الأراضي بالفعل وتم إدراجها ضمن الحدود البلدية للمستوطنات، في إطار الإجراءات الإسرائيلية، وهذه المصادقة هي شرط مسبق للتخطيط الفعلي والبناء عليها.

مشروع موجز بيانات مواطن الضعف (VPP) في المنطقة (ج) [11]

في نصف المناطق السكنية في المنطقة (ج) تقريباً (268 من 532)، أفاد الناس بأن المصادرة أو الاستيلاء على الأرض هي واحدة من الشواغل الأهم المتعلقة بالحماية الرئيسية الخاصة بهم.

أخيراً، أعطى وزير الدفاع الإسرائيلي موافقته، في 13 نيسان/أبريل، لشراء مبنى الرجبي في المنطقة H2 في مدينة الخليل من قبل المستوطنين الإسرائيليين. ويأتي ذلك بعد صدور قرار المحكمة العليا الإسرائيلية الشهر الماضي، والذي يرفض الطعن الذي قدمه الفلسطينيون في صحة الصفقة.[12] وفي اليوم ذاته، انتقلت ثلاث أسر من المستوطنين إلى المبنى وسوف تنتقل 10 أسر أخرى كما ذكر حالما تكتمل عملية ترميم المبنى. هذه هي المستوطنة الخامسة التي يتم إنشاؤها في قلب مدينة الخليل. وحتى الآن، لم تتأثر حركة الطلبة الفلسطينيين في محيط المستوطنة، رغم ما ورد عن بعض حوادث اعتداء المستوطنين.[13]

عمليات الهدم تهجر ما يقرب من 180 شخصا

التجمعات البدوية في المنطقة (ج) تواجه خطر الترحيل

بعد الانخفاض كبير في الشهرين الماضيين، ارتفع العدد الإجمالي لعمليات هدم المباني الفلسطينية وتهجير السكان المتصل بها في جميع أنحاء الضفة الغربية مرة أخرى في نيسان/أبريل (91 و179 على التوالي)، أعلى بكثير من المعدلات الشهرية الموثقة في عام 2013 (55 و92).

وقعت غالبية عمليات الهدم الـ87 هذا الشهر في المنطقة (ج). حوالي الثلث (30) من المباني المستهدفة كانت تقع في غور الأردن والباقي موزع في مناطق مختلفة من الضفة الغربية. نصف المباني تم هدمها في يومين (1 و29 نيسان/أبريل) في ثلاثة تجمّعات بدوية: الجواعنة (13) وحمصة البقيع (14) في غور الأردن، وتل الخشبة (17) في نابلس. عموماً، وفي المجمل، هجّر 171 شخصاً يقيمون في المنطقة (ج) بسبب عمليات الهدم خلال الشهر، نصفهم من الأطفال.

كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد من المباني الممولة من المانحين التي هدمت في نيسان/أبريل: 26 مبنى في ستة حوادث هدم مقارنة بالمتوسط الشهري البالغ تسعة مبان في الأشهر الثلاثة الماضية من عام 2014 وعشرة أشهر في عام 2013.

وكانت هناك زيادة ملحوظة في عدد المباني الممولة من المانحين التي هدمت في نيسان/أبريل. وإجمالاً، تم هدم 26 مبنى في ستة حوادث هدم مقارنة بالمتوسط الشهري الذي بلغ تسعة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2014 وأعلى من المتوسط الشهري لعشرة أشهر في عام 2013. وفي خمسة من الحوادث، تم هدم 11 مبنى سكنياً، وتهجير أكثر من 100 شخصاً. بالإضافة إلى ذلك، تلقى 35 مبنى ممولا من المانحين أوامر لوقف العمل أو أوامر هدم، معرضين 170 شخصاً آخرين لخطر التهجير.

ويثير القلق بشكل خاص هذا الشهر، التدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية والتي تزيد من خطر الترحيل القسري للتجمّعات البدوية والرعوية في التلال الواقعة شرقي القدس. وشملت هذه المخاوف موجة جديدة من الهدم وأوامر وقف العمل في تجمّع جبل البابا، مستهدفة نفس الأسر التي تلقت أوامر وقف العمل في أواخر شباط/فبراير 2014. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت أوامر إخلاء ضد ثلاث أسر على الأقل في سطح البحر، وهو تجمّع يقع جزئيا في «منطقة إطلاق نار» تستفيد من مشروع توفير المأوى والصرف الصحي الممول من قبل المانحين الدوليين. نجح التجمّع في الحصول على أمر قضائي بتجميد أوامر الإخلاء لمدة 45 يوما.

تحدث هذه التطورات في إطار خطة أوسع نطاقا تقدمت بها السلطات الإسرائيلية «لترحيل» معظم التجمّعات البدوية في المنطقة (ج) إلى عدة مواقع متاخمة للمنطقة (أ). ويبدو أن المنطقة الواقعة في محيط القدس، المشار إليها أعلاه، لها أولوية عالية في سياق هذه الخطة؛ قدمت مستوطنة كفار أدوميم عريضة في محكمة العدل العليا الإسرائيلية هذا الشهر تطالب فيها بتنفيذ أمر هدم ضد المدرسة الابتدائية في الخان الأحمر، والتي تخدم 128 طفلاً. ووفقاً للنائب العام، فإن الخطوط العريضة لمخطط الموقع المحدد لترحيل هذا التجمّع (النويعمة) على وشك أن يُطرح لاستعراضها من قبل الجمهور.

تحدث عمليات الهدم الأخيرة في سياق خطة أوسع نطاقاً قدمتها السلطات الإسرائيلية «لتحيل» غالبية التجمّعات البدوية في المنطقة (ج) في العديد إلى مواقع متعددة متاخمة لمنطقة (أ).

جزء كبير من المنطقة المعنية تم تخصيصه لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك بناء آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية ووحدات تجارية بين مستوطنة معاليه أدوميم والقدس كجزء من خطة شرق 1 (E1)، ومناطق واسعة مخطط لها لتكون محاطة بالجدار.

وفي هذا الشهر أيضا، تم هدم أربعة مبانٍ في القدس الشرقية، اثنان منها كانت مباني سكنية. تم تهجير ثمانية أشخاص، أقل بكثير من المعدل الشهري (28) منذ بداية العام. أحد المباني في جبل المكبر هدمه مالكه امتثالاً لأمر الهدم ولتجنب نفقات إضافية يتم فرضها إذا تم تنفيذ الهدم على يد السلطات.

عمليات الهدم والتهجير في المنطقة (ج) والقدس الشرقية

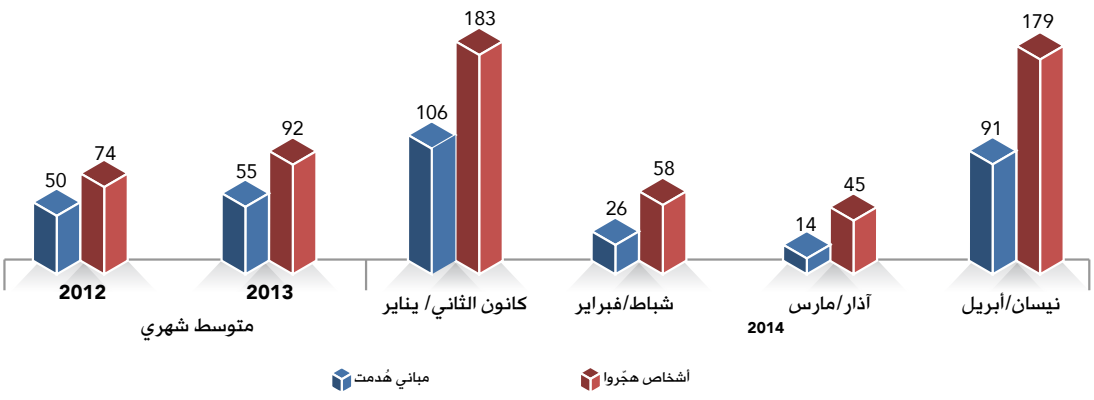

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة
OCHA

تجمّعات بدوية في منطقة E1/ مستوطنة معاليه أدوميم
مخاطر قوية للترحيل القسري

أيار/مايو 2014

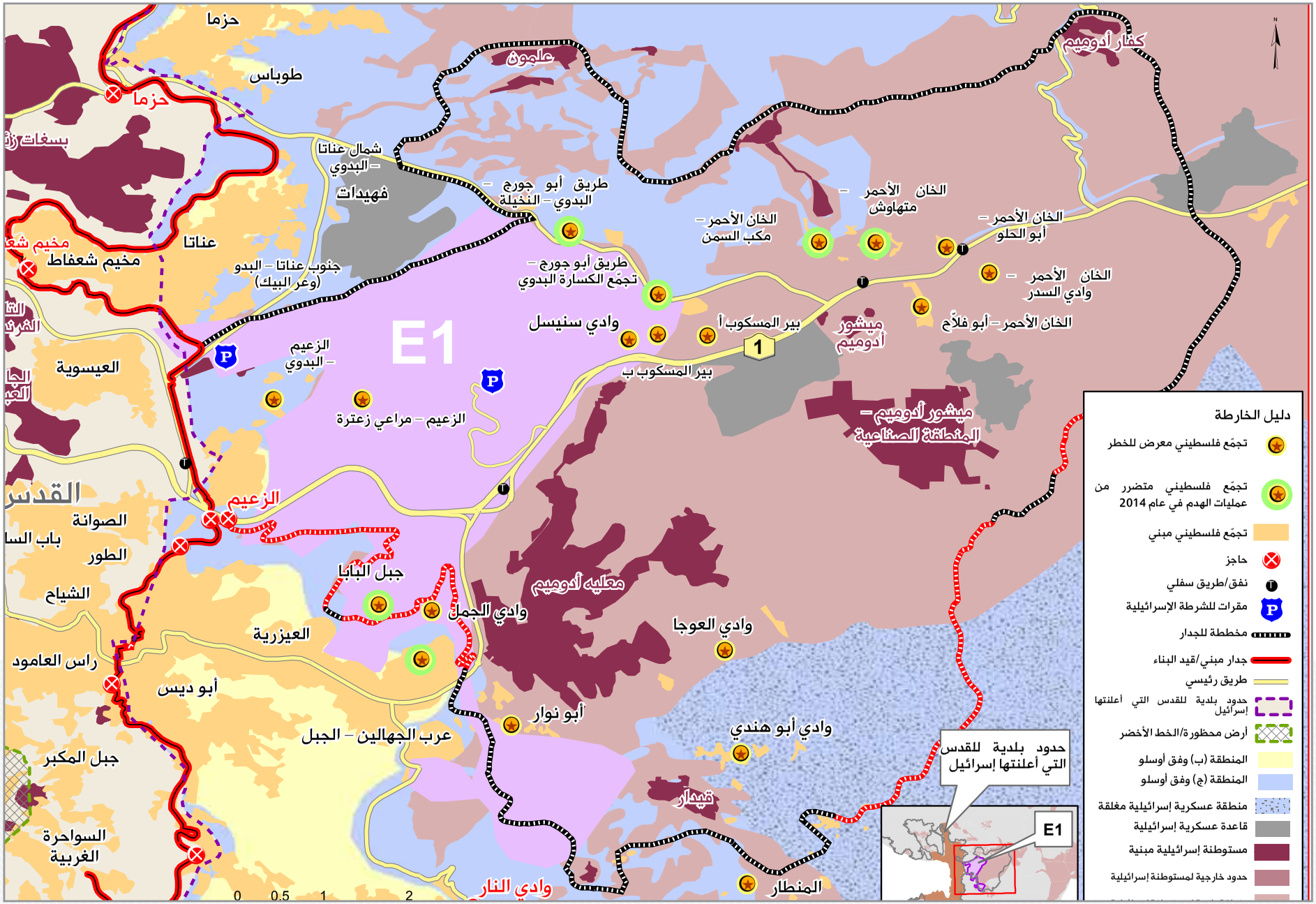

أثر الجدار على الوصول إلى التعليم

بانحرافه عن الخط الأخضر، أثر الجدار على الوصول إلى الخدمات الأساسية للفلسطينيين الذين يقيمون في المناطق الواقعة بين الخط الأخضر والجدار (منطقة التماس). في السنوات الأخيرة، أزالت عملية إعادة مسار الجدار بعض التجمّعات الفلسطينية من «منطقة التماس» وأعادت ربطها مع ما تبقى من الضفة الغربية. ولكن، لا يزال حوالي 11,000 فلسطيني، بينهم طلاب، مضطرين للمرور عبر الحواجز للوصول إلى التعليم، والصحة، والخدمات الأخرى على الجانب الفلسطيني من الجدار. وكذلك تأثر الوصول إلى التعليم في القدس الشرقية، حيث أثر الجدار على جغرافية المنطقة والاقتصاد والحياة الاجتماعية ليس فقط للفلسطينيين الذين يقيمون داخل الحدود البلدية التي حددتها إسرائيل لمدينة القدس، بل أيضا لسكان المنطقة الحضرية الأوسع.

في التاسع من تموز/يوليو 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا بشأن الآثار القانونية الناشئة عن بناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. اعترفت محكمة العدل الدولية بأن إسرائيل تواجه العديد من أعمال العنف العشوائية والقاتلة ضد سكانها المدنيين «وأنّ لديها الحق بل ومن واجبها الرد من أجل حماية حياة مواطنيها. [ولكن]، لا بد أن تتفق الإجراءات المتخذة مع القانون الدولي الساري المفعول.»

أعلنت محكمة العدل الدولية أن أجزاء من مقاطع الجدار التي تمرّ داخل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تنتهك التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. ودعت محكمة العدل الدولية إسرائيل إلى وقف بناء الجدار، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها؛ وتفكيك الأجزاء التي أنجزت بالفعل. و»إلغاء أو إبطال مفعول جميع الأعمال التشريعية والتنظيمية المتعلقة بها على الفور».

في الفترة التي تسبق الذكرى السنوية العاشرة لصدور رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري في تموز/يوليو 2014، يصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سلسلة من المقالات في النشرة الإنسانية لتسليط الضوء على الأثر الإنساني المستمر للجدار. وتفحص مقالة هذا الشهر تأثير الجدار على الوصول إلى التعليم.

لا يزال حوالي 11,000 فلسطيني، بينهم طلاب، مضطرين للمرور عبر الحواجز للوصول إلى التعليم، والصحة، والخدمات الأخرى على الجانب الفلسطيني من الجدار.

حالة نزلة عيسى

نزلة عيسى التي يبلغ عدد سكانها 2,650، هي تجمّع يقع في محافظة طولكرم في شمال الضفة الغربية. في المرة الأولى التي أُنجِز فيها الجدار، كانت نزلة عيسى تقع بين الجدار والخط الأخضر مع تجمّعات فلسطينية مجاورة. أعاد تغيير مسار الجدار في عام 2004 هذه التجمّعات إلى جانب «الضفة الغربية» من الجدار، باستثناء قسم من نزلة عيسى يضم سبع أسر.

وكما هو الحال مع التجمّعات الأخرى التي ظلت بين الجدار والخط الأخضر، فإن أولئك الموجودين في جيب نزلة عيسى الذين تتجاوز أعمارهم 16 عاماً، يحتاجون إلى تصاريح إقامة دائمة ليكونوا قادرين على العيش في منازلهم والوصول إليها. وفضلاً عن ذلك، على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 عاما أن يحملوا نسخا من شهادات ميلادهم و/أو بطاقة هوية أحد الوالدين. يفتقر هذا الجيب للخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والخدمات الأخرى، بما في ذلك المحلات التجارية، مما يجبر السكان على المرور عبر حاجز للوصول إلى أماكن العمل والخدمات الأساسية وللحفاظ على العلاقات الأسرية والاجتماعية؛ يفتح الحاجز يوميا بين 06:00 – 22:00. ودخول منتجات الألبان، واللحوم والبيض مقيد، ويحتاج مقدمو الخدمات تصاريح لدخول هذا الجيب. وفي حالات

الصورة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
نزلة عيسى، البوابة الجنوبية، أيار/مايو 2014.

الطوارئ الطبية، تحتاج سيارة الإسعاف إلى تصريح للعبور. وتتضاعف العزلة الاجتماعية جراء مطلب الحصول على تصاريح زيارة للفلسطينيين غير المقيمين في الجيب، بما في ذلك أفراد الأسرة وأصدقاء المدرسة.

يتضرر ستة عشر طالباً (ثمانية إناث) من هذا الجيب ملتحقون بالمدرسة في نزلة عيسى. في نيسان/أبريل، قابلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هؤلاء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ستة أعوام و18 عاما، والذين يضطرون للمرور عبر الجدار للوصول إلى مدارسهم. على التلاميذ أن يمروا عبر بوابة ونظام أمني يتألف من مكونات متعددة في رحلتهم اليومية من المدرسة وإليها. ويفضل كلا الجنسين العبور في مجموعة، وخصوصا الفتيات، اللواتي يفدن بأن أولياء أمورهن اعترضوا على عبورهن عبر الحاجز من غير صحبة. وقد تتضمن عملية التفتيش الأمني إزالة السترة/الأحذية وليس هناك مجندات يخدمن في الحاجز.

ورغم أنه لم يكن هناك أي تقارير حول منع الوصول إلا أنّ الأطفال قد يتأخروا عند البوابة بينما ينتظرون استدعاء الجنود لهم، وأحيانا لمدة تصل إلى نصف ساعة، وتأخيرات أطول إذا كان هنالك تغيير في المناوبة.

ورغم أنه لم يكن هناك أي تقارير حول منع الوصول إلا أنّ الأطفال قد يتأخروا عند البوابة بينما ينتظرون استدعاء الجنود لهم، وأحيانا لمدة تصل إلى نصف ساعة، وتأخيرات أطول إذا كان هنالك تغيير في المناوبة. وقد يؤدي ذلك إلى وصول الأطفال متأخرين للمدرسة في الصباح ويمكن لساعات عمل المعبر أن تجعل من الصعب عليهم أن يشاركوا في الأنشطة الإضافية. واشتكى بعض الأطفال أن وقت الإغلاق الساعة 22:00 يعتبر مبكرا جدا في الصيف. وأفاد بعض الأطفال أيضا أن الجنود يحاولون استفزازهم أو مضايقتهم عند عبورهم، وخاصة إذا كانوا بصحبة الفتيات. وبعض الأطفال صُوبت البنادق عليهم «للتسلية»، أو شهدوا الأفراد الذين ليس لديهم تصاريح محتجزين ومكبلي اليدين/معصوبي العينين.

وبشكل عام، اشتكى الأطفال من عملية مراقبتهم/التحكم بهم باستمرار بواسطة الحاجز وضغوط تذكر حمل وثائق الهوية. وأفاد أحد الأطفال أنه يضطر لإحضار والده إلى الحاجز في مناسبات متعددة لأن صورة شهادة ميلاده كانت ممزقة. وهنالك طفل آخر يبدو أكبر من سن 15 عاماً يضطر إلى حمل بطاقة هوية والدته (مواطنة إسرائيلية) بشكل دائم بدلا من صورة شهادة الميلاد لإثبات عمره وهويته.

وكان أكثر ما يتحسر عليه الأطفال الأثر الاجتماعي للعزلة وعدم القدرة على استقبال أصدقاء المدرسة وأفراد الأسرة في المنزل. ويضطر السكان إلى تنظيم جميع المناسبات الاجتماعية والاحتفالات المهمة، بما في ذلك حفلات أعياد الميلاد، والأعياد الدينية، وحفلات الزفاف والمآتم، في جانب «الضفة الغربية» من الجدار.

وعبر الكثير عن الرغبة في إزالة الجدار أو إعادة توحيد هذا الجيب مع بقية القرية في جانب «الضفة الغربية». وعلى الرغم الإصرار على عدم ترك الجيب، تمنى الغالبية ببساطة أن يكونوا قادرين على العيش «مثل أي طفل آخر في العالم». ولكن، يؤكد المعلمون أن الجدار لم يؤد إلى أي حالة تسرب من نظام التعليم وكان التحصيل الأكاديمي لهؤلاء الأطفال فوق المعدل الطبيعي. وقد انعكس هذا الإصرار في طموح الأطفال، وخاصة الفتيات، بحياة مهنية كأطباء، ومحامين، ومهندسين ومدرسين.

حالة جيب «ألفيه منشيه»

إلى الجنوب من نزلة عيسى، يواجه تجمّعان آخران في محافظة قلقيلية قيوداً على الوصول إلى التعليم. يعزل المسار المتعرج للجدار حول مستوطنة ألفيه منشيه اثنين من التجمّعات، عرب الرماضين الجنوبي وعرب أبو فردة (السكان 800)، في منطقة التماس بين الجدار والخط الأخضر. ويحتاج السكان البالغة أعمارهم أكثر من 16 عاماً لتصاريح إقامة دائمة للعيش في الجيب ويحتاج الفلسطينيون غير المقيمين لتصاريح من أجل زيارة الجيب. ويقتصر الوصول إلى هذه التجمّعات على بوابة حبلة وحاجز جلجولية.

يواجه ما مجموعه 80 طالبا (47 فتاة) من التجمّعين مشاكل في الذهاب إلى المدرسة والعودة منها، خاصة بسبب ساعات العمل المحدودة في بوابة حبلة (07:00-09:00؛ 13:15-14:15؛ 17:30-18:30). الأطفال يذهبون إلى المدرسة ويعودون منها في حافلات مدفوعة الأجر توفرها الإدارة المدنية الإسرائيلية. ونتج عن عمليات التفتيش والمضايقات زيادة في مستويات التوتر وانخفاض في التحصيل الدراسي.

تم افتتاح مدرسة جديدة في عرب الرماضين الجنوبي عام 2013 لتمكين الأطفال حتى الصف الرابع من الدراسة في تجمّعهم وتجنب الرحلة اليومية إلى المدرسة في حبلة وقلقيلية. تم تعيين أربعة معلمين، بما في ذلك مدير المدرسة، من خارج التجمّع على يد وزارة التربية والتعليم العالي في قلقيلية. وهم يحتاجون لتصاريح خاصة للوصول إلى المدرسة عبر حاجز جلجولية وهم عرضة لتأخيرات متكررة نتيجة لعمليات التفتيش على الحاجز والطوابير الطويلة في الصباح، حيث يستخدم مئات العمال الحاجز للوصول إلى عملهم في إسرائيل.

في عام 2012 استخدم حوالي 3,400 طالب من القدس الشرقية وسائل النقل العام للمرور عبر حاجز يوميا للذهاب إلى المدارس في جانب «القدس» من الجدار.

حالة المناطق المعزولة في القدس الشرقية

يضع الجدار في القدس الشرقية بعض التجمعات الفلسطينية الواقعة ضمن الحدود البلدية المعلنة إسرائيليا على جانب «الضفة الغربية» من الجدار، وخاصة كفر عقب ومخيم شعفاط. وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للتلاميذ المتضررين غير معروف، في عام 2012 استخدم حوالي 3,414 طالب من القدس الشرقية وسائل النقل العام للمرور عبر الحاجز يوميا للذهاب إلى المدارس في جانب «القدس» من الجدار.[14] «ويستغرق وقت السفر لهؤلاء الأطفال، وبعضهم صغار للغاية، بين ساعة إلى ساعتين كل صباح. ونتيجة لذلك، فإنهم غالبا ما يفوتون بداية اليوم الدراسي».[15] وعلى الرغم من أن هؤلاء التلاميذ قد يجدون أنه من الأسهل عليهم الحضور إلى المدارس في المناطق المجاورة (مثل رام اللّه في حالة كفر عقب أو عناتا لمخيم شعفاط)، عندئذ سيعجزون عن إثبات أن «مركز حياتهم» في القدس وقد يتعرضون لخطر إلغاء وضع الإقامة الدائمة الخاصة بهم.

وفي المقابل يوجد في مناطق أخرى في القدس الشرقية حوالي 1,400 من سكان الضفة الغربية يعيشون في 17 تجمّعاً معزولون في جانب «القدس» من الجدار. وأصبح السكان الذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية الآن مفصولين مادياً عن الضفة الغربية الأوسع، وهي مركز حياتهم السابق، لكن وضع إقامتهم يحرمهم من الوصول إلى المنطقة المحيطة بالقدس الشرقية من أجل العمل، والأسواق والخدمات، بما في ذلك التعليم. وعلى الرغم من أن عدد التلاميذ المتضررين غير معروف أيضا، إلا أنّ المئات يضطرون للمرور عبر الحواجز يوميا للوصول إلى مدارسهم في جانب الضفة الغربية من الجدار.[16]

على سبيل المثال، يراقب برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» الوصول لتجمّع النعمان الذي تمّ ترحيل سكانه، حيث يعبر حوالي 40 طالباً حاجزاً للوصول إلى مدرستهم في منطقة الخس في جانب «الضفة الغربية «من الجدار. «في بداية المشروع، أدت أعمال التفتيش اليومية لحقائب الأطفال إلى تأخرهم عن المدرسة. وبعد أن بدأ برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل بمراقبة الحاجز بانتظام، توقف الجنود عن تفتيش حقائب الأطفال. ويعزى السكان المحليين هذا إلى تواجد أفراد برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل.

الهوامش

1. لم يخرج من قطاع غزة، خلال نيسان/أبريل، سوى أربع شحنات من المحاصيل الزراعية إلى الأسواق العالمية مقابل 25- شحنة خلال الشهر السابق عليه. وكان الانخفاض مرتبطاً بالأساس بالطلب الموسمي أكثر من ارتباطه بإغلاق معبر كيرم شالوم أياماً إضافية. ومنذ مطلع عام 2014، سمح بتصدير 77 حمولة شاحنة من المواد الزراعية المختارة خارج غزة للأسواق الإقليمية والدولية مقابل 5,700 حمولة شاحنة تشمل نطاقاً أوسع من الصادرات إلى الضفة الغربية وإسرائيل والأسواق الإقليمية والعالمية في عام 2007.
2. قدر اتحاد الصناعات الفلسطيني أنّ ما يقرب من 7,500 طن من مواد البناء كانت تدخل يومياً عبر الأنفاق خلال تموز/يوليو 2013.
3. لمزيد من المعلومات حول الإجراءات القانونية المتعلقة بتطبيق آلية الاستيلاء هذه، انظر دليل قانون الإسكان، والأراضي والممتلكات في المنطقة (ج) من الضفة الغربية شباط/فبراير 2012.
4. رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية التماسين قدمهما مالكو الأراضي وحركة السلام الآن مطالبين بإخلاء البؤر الاستيطانية على أساس أن الإدارة المدنية الإسرائيلية تبحث في وضع الأرض. انظر حاييم ليفنسون، هآرتس، 13 نيسان/أبريل 2014.
5. انظر كيرم نافوت، زراعة المستوطنين الإسرائيليين كوسيلة للاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية، آب/ أغسطس 2013.
6. لمزيد من التفصيل أنظر: بتسيلم– مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، «تحت غطاء الشرعية: الإعلان عن أراضي دولة في الضفة الغربية،'آذار/مارس 2012»
7. بيانات قدمتها الإدارة المدنية الإسرائيلية لمؤسسة بمكوم - مخططون من اجل حقوق التخطيط في شباط/ فبراير 2013 في سياق طلب بموجب قانون حرية المعلومات.
8. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تطورات إمكانية النقل والوصول في الضفة الغربية، أيلول/سبتمبر 2012، القسم 6. متاح على: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_and_access_report_september_2012_arabic.pdf
9. انظر أيضا، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الحيز الآخذ بالانكماش: تقلص المناطق الحضرية وتجزئة المناطق الريفية في محافظة بيت لحم، أيار/مايو 2009. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_bethlehem_shrinking_space_may_2009_Arabic.pdf
10. انظر حاييم ليفنسون، هآرتس، 29 نيسان/أبريل 2014.
11. لمزيد من المعلومات حول مشروع موجز بيانات مواطن الضعف (VPP) انظر، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في تسليط الضوء على - مشروع موجز بيانات مواطن الضعف (VPP) في المنطقة (ج)، آذار/مارس 2014.
12. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية، آذار/مارس 2014.
13. بيان حقائق لمجموعة الحماية تحدد مخاوف الحماية والآثار الإنسانية للنشاط الاستيطاني في مدينة الخليل (H2)، متاح على الموقع: http://www.globalprotectioncluster.org/_assets/files/field_protection_clusters/Occupied_Palestinian/files/oPt_PC_factsheet_Hebron_City_H2_2014_EN.pdf.
14. جمعية حقوق المواطن، عير عميم، الصف الراسب. نظام التعليم الفاشل في القدس الشرقية، آب/أغسطس 2012، ص. 15. عدد المعلمين والموظفين الذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية ويعملون في القدس الشرقية غير معروف. وفقا لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية في عام 2013، 10 في المائة من الطلاب في مدارس الأوقاف، بالإضافة إلى 20 في المائة من المعلمين وتقريبا 30 في المائة من موظفي الدعم المدرسي، يعبرون حاجزاً يومياً للوصول إلى مدارسهم. المعلومات من منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف".
15. المصدر نفسه
16. تقرير برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل حول الوصول إلى التعليم، نيسان/أبريل 2013 – شباط/فبراير 2014، صفحة 2.

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_05_21_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.